بيـروت، فـي: ٢٠٢٦/٧/١٣
رقـم الصـادر: ١٨٢٢/م.ص.
رقم المحفوظات: ٣٤/ش.ن – ٣٤٠/د/٢٠٢٦

دولـــة رئيس مجلس النـــواب

الموضوع: طلب النواب السّادة جبران باسيل، سليم عون، إدكار طرابلسي، جورج عطاالله، سامر التوم، نقولا صحناوي، شربل مارون وسيزار أبي خليل، تحويل سؤالهم حول التناقض في أرقام عودة النازحين السوريين بين الحكومة، الأمن العام والأمّم المتحدة، إلى استجواب.

المَرجـع: إيداعا رئاسة مجلس النواب ٤٨٢/س تاريخ ٢٠٢٦/٢/١١ ورقم ٤٠٧/س تاريخ ٢٠٢٦/٥/٦ مرفقاته.

جَوابًا على السؤال المُقدّم من النواب السّادة جبران باسيل، سليم عون، إدكار طرابلسي، جورج عطاالله، سامر التوم، نقولا صحناوي، شربل مارون وسيزار أبي خليل، حول التناقض في أرقام عودة النازحين السوريين بين الحكومة، الأمن العام والأمم المُتّحدة، نُبديّ أنّه، وبعد استطلاع رأي كلّ من السيد وزير الداخلية والبلديات والسيدة وزيرة الشؤون الإجتماعية بمختلف بنود هذا السؤال، يتبيّن ما يلي:

أوّلًا: يُفيد السيّد وزير الداخلية والبلديات بأنّه ووفق بيانات المديرية العامة للأمن العام يتّضح ما يلي:

١. فيما يَتعلّق بداتا السوريين المُسجّلين لدى UNHCR:

بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٥، تمّ استلام مَلف الكترونيّ يَتضمّن داتا الرعايا السوريين المُسجّلين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR، حيثُ بَلغ عَدَد سَجّلات الأشخاص في هذا المَلف /١,٤٨٢,٧٢٦/ سجلًا،

ولم تقم المُنظّمة لاحقًا بتزويد الأمن العام بأيّ مَعلومات إضافيّة، أو بأيّ تَحديثات للبيانات التي تمّ تَسليمها سابقًا، وتمّ تفريغ البيانات المذكورة في قاعدة بيانات أنشئت خصيصًا لهذا الخصوص، وتبيّن وجود مَشاكل فيها تتعلّق بجودتها وذلك على النَحو الذي يؤثّر مُباشرة على استثمارها.

٢. فيما يَخصّ بيانات السوريين الذين استحصلوا على استمارة عودة (RETURN FORM/RF):

إعتبارًا من تاريخ ٢٠٢٥/٧/١ قامت المُفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين UNHCR بتَزويد المديرية العامة للأمن العام، وبتواريخ مُتتالية، بجَداول تتضمّن بيانات للسوريين الذين استحصلوا على استمارة عودة RF، وما زالت تَقوم بذلك لغاية تاريخه. وقد بَلغ عَددهم، وبحسب الجداول التي أرسلتها منظمة UNHCR /٦٠,٢٩١/ سوريًا،

كان يَجب إدراج السوريين الذين استحصلوا على إجازة عودة RF ضمن قاعدة البيانات العائدة لـ "داتا" السوريين المُسجلين لدى UNHCR المُسلّمة للأمن العام، إلّا أنه تبيَّن وجود أشخاص غير مُدرجين سابقًا وفقًا لما يلي:

- /٥٣,٣١٥/ سوريًا مُدرجًا ضمن قاعدة البيانات التي تمّت مشاركتها سابقًا.
- /٦,٩٧٦/ سوريًا غير مُدرج ضمن قاعدة البيانات التي تمّت مشاركتها سابقًا.

وعليه، يُصبح العَدد الإجمالي للسوريين المُسجّلين لدى UNHCR المُسلّمة بياناتهم للأمن العام /١,٤٨٢,٧٢٦/+/٦,٩٧٦/=/١,٤٨٩,٧٠٢/.

لا بدّ من الاشارة هنا، وبحسب قيود الأمن العام، الى أنّ عددًا كبيرًا من السوريين الذين استحصلوا على استمارة عودة RF لم يُغادر الأراضي اللبنانيّة وذلك وفقًا لما يلي:

- بلغ عَدَد السوريين الذين استحصلوا على استمارة عودة RF **وغادَروا** الأراضي اللبنانية /٢٩,٨٢١/ سوريًا.
- بَلغ عَدد السوريين الذين استحصلوا على استمارة عودة RF **ولم يَغادروا** الأراضي اللبنانية /٣٠,٤٧٠/ سوريًا.

٣. بالنسبة للسوريين المُسجّلين لدى UNHCR وغادروا الأراضي اللبنانية دون الاستحصال على استمارة عودة RF:

بَلَغ عَدَد السوريين المُسجّلين لدى UNHCR وغادروا الأراضي اللبنانية اعتبارًا من تاريخ ٢٠٢٥/٧/١ دون الاستحصال على استمارة عودة RF /١٣٧,٦٧٤/ سوري.

٤. حول تقرير المفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين UNHCR لشهر شباط ٢٠٢٦:

يُشير هذا التقرير الى وجود /٥٨١,١٠٧/ سوري مُسّجل لدى المفوضية، وقد تمّ شطب قيودهم نظرًا لمُغادرتها الأراضي اللبنانية بصورة **مؤكّدة** أو **مُفترضة.**

إنّ الرقم المذكور آنفًا لا يعني إطلاقًا عدد السوريين الذين غادروا لبنان، إنما يُشير بحسب قيود المديرية العامة للأمن العام الى:

- عدد السوريين الذين تمّ شطبهم من قبل UNHCR.
- عدد السوريين الذين استحصلوا على استمارة عودة RF /٦٠٢٩١/ زائد عدد السوريين الذين غادروا الأراضي اللبنانية دون الاستحصال على استمارة عودة RF /١٣٧,٦٧٤/ - /١٩٧,٩٦٥/.
- عدد السوريين الذين تمّ شطبهم من قبل UNHCR وغادروا فعليًا الأراضي اللبنانية:

/١٣٧,٦٧٤/ + /٢٩,٨٢١/ = /١٦٧,٤٩٥/.

ويتبيّن أنه يوجد /٣٨٣,١٤٢/ سوريًا تمّ شطبهم من قبل UNHCR ولم تتمّ مشاركة بياناتهم مع الأمن العام، وأنّ عدم مشاركة هذه البيانات كان بناءً على جهود وإجراءات داخلية ضمن المنظمة.

٥. قيود المديرية العامة للأمن العام:

بَحسب قيود المديرية العامة للأمن العام فإنّ عَدَد السوريين المُسجّلين لدى UNHCR الذين تمّ شطبهم من قبل المفوضية هو/١٩٧,٩٦٥/ سوريًا، أمّا عدد الذين غادروا فعليًا فهو/١٦٧,٤٩٥/ سوريًا، في حين أنّ هناك /٣٨٣,١٤٢/ سوريًا مسجلًا لدى المفوضية ولم تتم مشاركة بياناتهم مع الأمن العام.

ثانياً: وفي السياق عَينه، تُفيد السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية بأنّ المُعطيات المُتوفّرة تُشير الى أنّ نسبة مُرتفعة من النازحين السوريين، تُقدّر بحوالي ٨٩%، قد عادت الى الأراضي السورية بصورة تلقائية، وقد ساهمت الإجرءات المُتّخذة من قبل الحكومة اللبنانية ولا سيّما تلك المُعتمدة من قبل المديريّة العامة للأمن العام بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١ لغاية حزيران ٢٠٢٦، والمُتعلّقة بالإعفاءات من الرّسوم والغرامات، في تَعزيز وَتيرة العودة وتَسهيلها. وقد بلغ عدد العائدين وفق التقديرات التراكمية ما يقارب ٦٣٥٠٠ عائد، مع تسجيل إتّجاه تَصاعدي مُستمرّ، في إطار مَسار حَكوميَ يَهدف الى دَعم العَودة الآمنة والمُستدامة.

وإنّ مَفهوم "العودة" يُعتمد وفقَ مُقاربات مُتعدّدة تَشمل العَودة التلقائيّة، والعَودة المَدعومة عبر حوافز مالية للأفراد، إضافة الى العودة المُنظّمة بالتنسيق مع المنظمات الدوليّة المعنيّة، بما في ذلك مفوضية الأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، وعليه، تُدرج جميع هذه الفئات ضمن إطار العودة الموثّقة، كونها تَندرج في هدف موحّد يَتمثّل بتَسهيل العودة الآمنة والمُستدامة، مع إيلاء إهتمام خاص للفئات الهشّة، ولا سيّما الأطفال وكبار السنّ والأشخاص ذوي الاعاقة، بما يَشمل توفير الدّعم اللوجستي أو إدماجهم في برامج المُساعدة الانسانية داخل سوريا.

وبناءً عليه، وفي ما يَتعلّق بالآليّات المُعتمدة، فإنّ المديرية العامة للأمن العام تَعتمد قاعدة بيانات النازحين التي تمّ استلامها من UNHCR، إضافة الى بيانات الدّخول والخروج من الأراضي اللبنانية، ويتمّ إجراء تدقيق أوليّ من قبل الأمن العام يَعقبه تنسيق وتبادل بيانات مع المفوضيّة، بما يَضمن تقاطع المعلومات ومواءمتها، لهذا فإنّ الأرقام المُعتمدة هي نتاج عمليّة تقنيّة مُشتركة مُتعدّدة المصادر بما يُعزّز دقّتها ويحدّ من التباين في التّقديرات.

وفيما خصّ متابعة أوضاع العائدين، تُفيد السيدة الوزيرة بأنّ الأفراد الذين تشطب قيودهم من لبنان يُحال ملفهم الى المفوضيّة في سوريا، حيث يتمّ إدراجهم ضمن برامج الدّعم القائمة على مَعايير الهشاشة، إضافة الى برامج إعادة الاندماج في سوريا بما يهدف الى تعزيز الاستقرار ومنع تكرار النزوح،

وفي هذا الاطار، تضطلع المفوضية بمتابعة أوضاع العائدين من لبنان ومن مختلف دول المنطقة، كما أنّ الحكومة اللبنانية اكدّت بشكل رسمي بمَنع إعادة تسجيل أيّ نازح عائد دخل من سوريا بأي طريقة كانت وهذا ما التزمت به المفوضية.

أمّا بالنسبة للوافدين الجُدد والإطار القانوني الناظم، ما زال يُعمل بقرار من مجلس الوزراء رقم ٤٩ تاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٧ المتعلّق بالاستجابة الانسانية لحاجات اللبنانين العائدين من سوريا، وهو لا يزال نافذًا ويطبّق بموجبه حتى تاريخه.

تخلُص السيدة الوزيرة الى أنّ الفروقات الظاهرة في الأرقام تعود بصورة أساسية الى اختلاف في تصنيف حالات العودة، وليس الى تضارب في البيانات، حيث يجري العمل ضمن إطار تنسيقي مشترك بين الإدارات الوطنية المختصة والجهات الدولية ذات الصلة.

رئيس مجلس الوزراء

د. نواف سلام